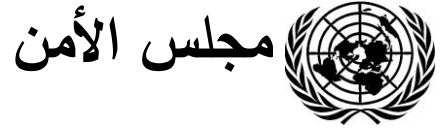


Distr.: General
17 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة جينين هينيس - بلاسحارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة المتعلقة بالعراق" يوم الثلاثاء 11 أيار/مايو 2021. وقد أدلى ممثل العراق أيضا ببيان.

ووفقاً للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، جينين هينيس - بلاسختارت

تفصلنا الآن خمسة أشهر عن الانتخابات الوطنية ذات الأهمية البالغة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وكانت تلك الانتخابات مطلباً أساسياً للحركة الاحتجاجية. إلا أن العديد من أعضائها لا يزالون يتعرضون للاضطهاد في ظل تفشي الإفلات من العقاب. ويشكل اغتيال الناشط البارز إيهاب جواد الوزني منذ يومين على يد مسلحين مجهولين أمام منزله في كربلاء مثلاً مأساوياً آخر على ذلك.

فهم يعتقدون الآن أنهم أسكتوا صوتاً. والحقيقة هي أنهم قاموا بتضخيمه. وقلوبنا تتعاطف مع أحبائه وكل من فقدوا أصدقاءهم وعائلاتهم في الكفاح من أجل إسماع أصواتهم.

إن الوعد بالتعافي من مرض فيروس كورونا قريب المنال مع البدء في حملة التلقيح. وفي الوقت ذاته يعاني العراق، على غرار العديد من البلدان الأخرى، من زيادة حادة في أعداد الحالات مؤخراً في جميع أنحاء البلد. وقد وفر ارتفاع أسعار النفط متنفساً بسيطاً في الموازنة، إلا أن الاقتصاد لا يزال في حاجة ماسة للإصلاح الهيكلي. وبينما يدعو القادة العراقيون إلى الاستقرار كشرط مسبق لتحقيق التقدم، تستمر الهجمات العنيفة ضد الأهداف المدنية والعسكرية بانتظام مقلق. وليست هذه سوى أمثلة قليلة على المعاناة اليومية في العراق.

وبينما نتكلم الآن، وللعام الثاني على التوالي، يضطر العراقيون لإحياء شهر رمضان، وسيحتفلون قريباً بالعيد، مع مراعاة الإجراءات الاحترازية التي هي تقييدية بقدر ما هي ضرورية.

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب مرة أخرى عن خالص التعازي لمن فقدوا أصدقائهم وأفراد عائلاتهم في الحريق المأساوي الذي شب بمستشفى ابن الخطيب في بغداد الشهر الماضي.

وفيما يتعلق بالاقتصاد والمالية، في 31 آذار/مارس الماضي، وبعد أشهر من المفاوضات السياسية المكثفة، صادق مجلس النواب - بعد طول انتظار - على قانون الموازنة الاتحادية لعام 2021. ومع أن الموازنة هي دائماً عمل توفيق، نلاحظ أن جهود السيطرة على الإنفاق العام والاستثمار في القطاع الخاص تم إحباطها أثناء مراجعة البرلمان لقانون الموازنة.

ومن الأمور المقلقة كذلك أن الموازنة لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط، الذي يمثل ما يقرب من 80 في المائة من عائدات الحكومة وفق تقديرات عام 2021. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين، إلا أن التقلبات في عام 2020 ألحقت أضراراً فادحة بالنتائج المحلي الإجمالي، فقد حولت الفائض إلى عجز، وسببت ضغوطاً على الدين العام واحتياطيات النقد الأجنبي.

وبالتطلع إلى ما بعد جائحة فيروس كورونا، ستعتمد التوقعات الاقتصادية على كل من الإصلاح الهيكلي وأسواق النفط. وغني عن القول إن أحد هذين العنصرين فقط تحت سيطرة العراق. وببساطة، فإن استمرار الاعتماد على النفط ليس استراتيجية حكيمة؛ بل هي في الواقع أبعد ما تكون عن الحصافة.

وفي هذا الصدد، يمكننا أن نذكر أن تقدماً متواضعاً - بل طفيفاً - قد تحقق بشأن تنفيذ برنامج الورقة البيضاء الأخير للإصلاحات الاقتصادية في العراق. وقد عملت وزارة المالية على صرف قروض عاجلة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبدأ تنفيذ بعض الاستثمارات في القطاع الخاص، في قطاعات البنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم والسياحة.

ولكن لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية النتائج الملموسة بالنسبة للسكان. كما لا يمكن للمرء أن يبالغ في الحاجة إلى الشفافية والحكم الرشيد والنزاهة في تحقيق هذه النتائج. وبعبارة أخرى؛ يجب أن تعود عوائد الاستثمار بالفائدة على الشعب العراقي وألا تتدفق بشكل غير مشروع إلى الجيوب الخاصة.

أنتقل الآن إلى العلاقة الحيوية بين بغداد وأربيل، وكما سمعتموني أقول من قبل، نحن لا نزال في مرحلة الحلول التوفيقية المخصصة لكل حالة. وعلى الرغم من بعض النجاحات المتفرقة في شكل اتفاق أو اتفاقين محددين، لا نزال في حاجة ماسة إلى طريق دستورية طويلة الأجل للمضي قدماً.

ولا نزال الأطراف تعرب عن استعدادها للجلوس إلى طاولة المفاوضات، ولكن في غياب حوار مؤسسي منتظم ومنظم، سيظل التقدم المستدام بعيد المنال. وكمثال على ذلك، تتضمن الموازنة التي كنت أشير إليها للتو صفقة بشأن تقاسم الإيرادات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وهي صفقة تم التوصل إليها بعد مفاوضات مطولة. لكن، وكما هو الحال في أماكن أخرى، تكمن الصعوبات في التفاصيل، نظراً لأن الصياغة الغامضة تفتح الباب أمام تفسيرات متباينة واتهامات متبادلة بعدم الالتزام.

وهذا الأمر لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل العلاقات بين بغداد وأربيل. كما أنه أمر مثير للقلق في سياق الانتخابات المقبلة، حيث يمكن استغلال الخلافات بسهولة لتضخيم الانقسامات.

ويحدوني الأمل في أن تؤدي النداءات الكردية بتكثيف وساطة الأمم المتحدة ثمارها. ولكن لكي يحصل ذلك، تحتاج بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى دعم السلطات الاتحادية أيضاً. وهناك شيء واحد واضح وهو أن العلاقة البالغة الأهمية بين بغداد وأربيل تتطلب حواراً استراتيجياً مستداماً على وجه السرعة، فضلاً عن آليات تنفيذ واضحة المعالم. ولا بد لي من الاعتراف بأن تجاربي حتى الآن لا تبعث على التفاؤل في هذا الصدد.

وفي سياق منفصل، فإن الجهود التي بذلتها الرئاسة الكردية مؤخراً سعيًا لبناء وحدة كردية أكبر هي جهود مشجعة. فالاتحاد لا يكون قوياً إلا بقدر قوة الروابط بين مكوناته، وهذه الروابط يتم تعزيزها من خلال المصالحة والتماسك في المجتمعات المحلية.

وفيما يتعلق بالانتخابات، وكما ذكرت في مستهل إحاطتي، لا تفصلنا سوى أشهر قليلة عن حدثٍ بارز في التاريخ الحديث لديمقراطية العراق الفتية. ويسعدني أن أشير إلى أن جميع القوانين اللازمة قد اعتمدت الآن، بما في ذلك قانون المحكمة الاتحادية العليا. إن الدعم الفني الذي نقدمه إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات متواصل، ولا نزال ملتزمين بمساعدة العراق على إتمام هذه الانتخابات.

ومن هذا المنطلق، فإنني أجدد دعوة جميع الجهات المعنية العراقية إلى الالتزام بنزاهة العملية الانتخابية. فالعالم يراقب. كما أن الضغط والتدخل السياسيين والتخويف والتمويل غير المشروع جميعها تلحق ضرراً بالغاً بمصداقية الانتخابات، وبالتالي بالإقبال على المشاركة فيها. وكما أسلفنا، يجب أن يكون المرشحون ومنظمو حملات الدعاية الانتخابية ووسائل الإعلام والناخبون جميعهم أحراراً في ممارسة حقهم الديمقراطي قبل الانتخابات وأثناءها وبعد إجرائها.

ومن أجل أن تكون الانتخابات محل ثقة، فلا بد من التسليح بالحقائق لمكافحة التضليل، ولا بد من أن تحل المسألة محل التخويف. لقد قالها العراقيون بصوت عالٍ وواضح وهم يطالبون بإجراء هذه الانتخابات؛ والكثير منهم يدفع أبهظ الأثمان؛ إن هذا ليس الوقت الذي نخذلهم فيه.

فالفشل في تنظيم انتخابات ذات مصداقية سيولد غضباً وخيبة أمل كبيرين ودائمين وواسعي النطاق، الأمر الذي ربما يتسبب بالمزيد من عدم الاستقرار في البلد في وقت هو في أمس الحاجة فيه إلى القوة والوحدة. وعلاوة على ذلك، لتفايدي أي سوء فهم، أود أن أشدد مرة أخرى على أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر يقودها العراقيون وهم من يمتلكون زمامها وستبقى دوماً كذلك، مما يعني أن السلطات العراقية والجهات المعنية تضطلع بالمسؤولية الكاملة والنهائية.

وكما ذكرتُ في مرات عديدة، لا تزال المساءلة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان محدودة - بل محدودة جداً. وعلى الرغم من التصريحات العلنية التي تعرب عن العزم على كفالة المساءلة وتشكيل لجان تحقيق، لم تُعقد سوى بضعة محاكمات فيما يتعلق بمقتل المتظاهرين وإصابتهم بجروح خطيرة. ولم تنشر أي معلومات بشأن أنماط الهجمات العنيفة على المتظاهرين والمنتقدين، والتي نُسبت إلى ما تسمى "عناصر مسلحة مجهولة الهوية".

والآن، فإن هذا المناخ من الإفلات المستمر من العقاب على الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل عمليات الاغتيال والاختطاف والتخويف، لا يمكن له إلا أن يشجع الجناة وأن يزيد من زعزعة الثقة بالدولة ويثير مخاوف حقيقية قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى صعيدٍ مختلف، فإن التطورات التي حدثت في إقليم كردستان خلال العام الماضي مثيرة للقلق أيضاً. وتثير هذه التطورات القلق بشأن الحد من حرية التعبير. ولم يتعرض منتقدو السلطات العامة للتخويف وتقييد الحركة والاعتقال التعسفي فحسب، بل وجهت إلى بعضهم تهمة التشهير وجرى محاكمة البعض الآخر منهم مؤخراً بموجب قوانين الأمن القومي.

أود أن أتكلّم قليلاً عن كركوك وسنجار. فيما يتعلق بكركوك، أود الإشارة إلى أننا، منذ عامين، نقوم بتيسير الحوار بين ممثلي مكونات كركوك. إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدهم وإبرام اتفاق عادل دون مزيد من التأخير. فأهل كركوك يستحقون العيش في ظروف مستقرة ومزدهرة.

وفيما يتعلق بسنجار، فإن ممثلي الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان منخرطون في مباحثات حول الأحكام الأمنية في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولم تنفذ هذه الأحكام بعد، مما يعوق إحراز تقدم في مجال الإدارة وإعادة الإعمار. وفي هذا المقام أيضاً، يوجد شعور سلبي بسبب غياب الحوار المؤسسي وعدم وجود آلية للتنفيذ بين بغداد وأربيل، مما يوجب التصورات الخاطئة وانعدام الثقة.

وأحد التطورات الأكثر إشراقاً هو إقرار قانون الناجيات الأيزيديات. إن تقديم تعويضات للناجيات، والاعتراف القانوني بالفظائع التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد النساء والفتيات كجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، يؤكدان مجدداً على ضرورة محاسبة الجناة على الجرائم التي ارتكبوها.

وفيما يتعلق بالأمن، يتم إحراز تقدم في محاربة فلول تنظيم داعش بدعم دولي بناء على طلب العراق، ولكن الإرهاب لا يزال يحصد الكثير من الأرواح البريئة.

ومما يثير القلق البالغ أيضاً حقيقة أن الصواريخ والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ما زالت معلماً ثابتاً في حياة العراقيين. ولا تزال الكيانات المسلحة القاسية والشريرة تواصل سعيها لزعزعة استقرار البلد.

وعلى الرغم من هدف الحكومة المتمثل في وضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة، فإننا نشهد استخدام قدرات جديدة من قبل جهات غير تابعة للدولة، مما قد يكون له آثار مدمرة.

الآن، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، كما قلت مرات عديدة، تلتزم الحكومة العراقية التزاماً راسخاً بأداء دور إقليمي بناءً، بدل الوقوع ضحية التوترات الخارجية. ونشهد حالياً بوادر أولية تشير إلى أن هذا الالتزام قد أتى بثماره.

وحقاً، يمتلك العراق إمكانات كبرى للقيام بدور وسيط نزيه، مما يعزز السلام والاستقرار في المنطقة. ولكن لكي ينجح حقاً، وهنا أجازف بتكرار ما سبق لي قوله، ينبغي أن يتزامن ذلك مع إجراءات ملموسة تركز على حصر كل السلاح تحت سيطرة الدولة.

وعلى نطاق أوسع، أود أن أدعو مجدداً كافة الأطراف إلى احترام مبادئ سيادة الدولة وسلامة أراضيها.

بالانتقال إلى الأوضاع الإنسانية، فقد شهدت الأشهر السبعة المنصرمة إغلاق أو إعادة تصنيف 16 مخيماً للنازحين، مما أثر على نحو 50 000 عراقي. ولم تكن عمليات الإغلاق تلك، التي كانت تجري غالباً ضمن مهلة زمنية قصيرة، تسمح دائماً بقيام الأسر بالتحضيرات الضرورية للعودة بأمان إلى مناطقهم الأصلية.

وغني عن القول إنه حين تُغلق المخيمات قبل تهيئة الظروف الملائمة للعودة، يواجه العراقيون التبعات الوخيمة لذلك. فهناك أسر ترفضها مجتمعاتها المحلية الأصلية وتمتنع السلطات المحلية عن توفير الحماية لها وتتقطع بها السبل بسبب المرافقة الأمنية في الطريق وتتعرض حتى للاعتداء الجسدي. وهذا بالتأكيد ليس هو المسار نحو مجتمعات محلية متعاوية ويسودها الاستقرار.

وببقى موقف الأمم المتحدة بلا تغيير. إننا نتفهم وندعم تماماً عمل السلطات العراقية الهادف إلى إنهاء النزوح. بيد أنه يتوجب وضع حلول دائمة بغية النجاح في ذلك. وبعبارة أخرى، ينبغي أن ينصب التركيز على حل مشكلة النزوح، بدلاً من إغلاق المخيمات.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين وراعي البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، منذ إحاطتي السابقة لهذا المجلس (انظر S/2021/152)، تم التعرف على رفات ثمانية كويتيين مفقودين آخرين ومواطن من رعايا الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، سلمت الكويت إلى العراق رفات جندي عراقي، وهي أول عملية نقل رفات من نوعها منذ عام 2013.

وأعرب عن خالص التعازي إلى كافة أسر المفقودين الذين طال انتظارهم للحصول على معلومات عن مصير أحبائهم.

وعلى الرغم من التحديات المتصلة بجائحة فيروس كورونا، أسفرت الجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومتا العراق والكويت واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية مجتمعة عن إحراز تقدم. ويحدوني أمل صادق أن يحقق هذا التعاون مزيداً من الإنجازات الإيجابية في الأشهر القادمة.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أهمية إجراء انتخابات ذات مصداقية. ففي هذا المنعطف الحاسم، لا بد أن تسود الشفافية وسيادة القانون. إذ يمكن لعملية انتخابية تحظى بالثقة تصحبها مشاركة حرة

وواسعة النطاق أن تساعد على توجيه البلد نحو المستقبل الآمن والمزدهر الذي يستحقه العراقيون. إن الطريق إلى التعبير عن صوت أو خيار الفرد، هو عبر صندوق الاقتراع.

وتتطلب هذه الممارسة الديمقراطية الأساسية أن يقوم كل ناخب ومرشح وصحفي وناشط بدوره. إن مقاطعة الانتخابات، وبالتالي البقاء خارج العملية الانتخابية، مجازفة ويمكن أن يكون ثمنها باهظاً.

والآن، مع اقتراب شهر رمضان المبارك من نهايته، أود أن أختتم بياني بإهداء أطيب أمنياتي لكل من يحتفلون على الرغم من القيود المفروضة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

تتوجه الصين بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس - بلاسخت على إحاطتها وترحب بحضور الممثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ بتقديم خالص تعازينا ومواساتنا إلى السفير بحر العلوم، ومن خلاله إلى شعب العراق، في خسارتهم الفادحة بسبب الحريق الذي شب في بغداد الشهر الماضي.

في سياق تقرير الأمين العام (S/2021/426 و S/2021/395) وإحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام، أود أن أتناول النقاط التالية:

أولاً، لا يزال العراق يعيش في خضم حالة أمنية قاتمة، الأمر الذي يتطلب منا مواصلة دعمنا الثابت لجهود البلد في مكافحة الإرهاب. وتواصل فلور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شن هجمات في العراق، مما تسبب في مئات الإصابات بين المدنيين حتى الآن هذا العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد العراق في التصدي لمشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشكل فعال وتأمين المكتسبات التي تحققت بشق الأنفس في مجال مكافحة الإرهاب. ومن الضروري إفساح المجال لدور فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك شريطة احترام سيادة العراق القضائية احتراماً كاملاً، ودعم العراق في تقديم الإرهابيين إلى العدالة.

إن تمتع العراق بالسلام يتوقف على السياق الإقليمي الملثم. وتشجع الصين الأطراف المعنية على الاستجابة لنداء الأمين العام والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامته الإقليمية والانضمام إلى الجهد الجماعي الرامي إلى بناء مستقبل آمن ومستقر في العراق. ولا بد أن تحصل أي عمليات عسكرية تجري على أرض العراق على موافقة مسبقة من الحكومة العراقية. وينبغي ألا يقع العراق ضحية للمناورات الجيوسياسية. ونشيد بالتعاون الوثيق بين العراق والكويت بشأن مسألة المفقودين والممتلكات ونؤيده.

ثانياً، من الضروري دعم العراق في إنجاز البرنامج السياسي المهم لهذا العام، أي إجراء الانتخابات العامة المقبلة. لقد اتخذ العراق خطوات فاعلة للمضي قدماً في الأعمال التحضيرية لها وأحرز تقدماً كبيراً، الأمر الذي ترحب به الصين. ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة جهودها لضمان إجراء انتخابات سلمية وسلسلة تعبر تماماً عن آراء الشعب العراقي.

لقد بعث العراق برسالتين إلى رئيس مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالانتخابات (انظر S/2020/1130 و S/2021/135)). وينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار طلب الجانب العراقي والممارسة الراسخة، وأن تؤدي دوراً إيجابياً وبناء في سير الانتخابات العراقية بسلاسة. زودت الصين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بنظام التداول عن بعد بالفيديو وأجهزة الكمبيوتر المستخدمة في المكاتب. وسنسلم قريباً الدفعة الثانية من المواد اللازمة للانتخابات كجزء من حزمة مساعداتنا.

ثالثاً، إن تحقيق قدر أكبر من التضافر أمر حيوي للحفاظ على الاستقرار في العراق. وترحب الصين بالاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال الحوار والتشاور بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم

كردستان حول قانون ميزانية عام 2021. ونؤيد الإبقاء على الزخم الإيجابي الحالي بين الجانبين في سعيهما المستمر لإيجاد حلول دائمة للمسائل ذات الاهتمام المشترك.

تشيد الصين بدعوة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى إجراء حوار وطني، وتأمل أن تشارك جميع الأطراف العراقية في الحوار على نحو فاعل وبناء من أجل تعزيز الوحدة والصداقة وتحقيق المصالحة الشاملة والإسراع في عملية التكامل والتنمية.

رابعاً، ينبغي أن ندعم العراق في الصمود أمام التحديات المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا. إن عودة الجائحة إلى العراق مؤخرًا مدعاة للقلق الشديد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للعراق في مكافحته للمرض، مع التركيز على التوزيع العادل للقاحات. ونحضر البلدان التي يمكنها أن تفعل ذلك على تقديم المساعدة إلى العراق بنشاط.

منذ اندلاع الجائحة أرسلت الصين فريقاً من الخبراء الطبيين وقدمت عدداً من شحنات الإمدادات الطبية لمساعدة العراق في مكافحة المرض. كما ساعدنا في بناء مختبر لتحليل الحمض النووي وأرسلنا دفعتين متتاليتين من اللقاحات لمساعدة العراق على تجاوز الأزمة.

أود أن أعترف هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هينيس - بلاسغارت وأعضاء فريقها على عملهم. ونؤيد الصين تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لدعم العراق في تحقيق السلام الدائم والتنمية والازدهار.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكر الممثلة الخاصة جينين هينيس - بلاسخت على إحاطتها.

نؤكد من جديد تضامننا مع حكومة العراق وشعبه ودعمنا لهما، حيث لا يزالان يواجهان تحديات سياسية واقتصادية وأمنية. ونعتقد أن حل معظم تلك التحديات يكمن في الحوار، على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء.

ونرحب بدعوة رئيس الوزراء الكاظمي إلى إجراء حوار وطني عراقي شامل بين جميع القوى السياسية والمجتمعات المحلية بما في ذلك النساء والشباب. ومن شأن هذا الحوار أن يعضد النسيج الاجتماعي ويعزز المصالحة.

إن الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها تشكل عنصرا حاسما في الطريق نحو الاستقرار واستعادة الثقة في النظام السياسي العراقي. وندعو جميع أصحاب المصلحة من الأطراف العراقية إلى الإسهام في تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول. فإ إنشاء لجنة عليا لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات ومنع العنف ضد المرشحات خطوة جديرة بالترحيب.

إن استمرار دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في دعم العراق في الأعمال التحضيرية والعمليات الانتخابية أمر أساسي ويسهم في استعداد العراق للانتخابات. ويجب على مجلس الأمن أن ينظر بعناية في أنجع الطرق للاستجابة لطلب العراق بشأن مراقبة الانتخابات.

نرحب باعتماد البرلمان العراقي لقانون الناجيات الإيزيديات، لأن تلك خطوة مهمة نحو المصالحة والمساءلة وتعالج المسألة المهمة المتمثلة في العنف الجنسي المرتبط بالصراع. كذلك نحث حكومة العراق على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان المساءلة عن الانتهاكات التي تُرتكب ضد المحتجين ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين، مع التشديد على أهمية حماية حرية التعبير والتجمع السلمي.

مما يبعث على القلق العميق أن الهجمات ضد البعثات الدبلوماسية وموظفي التحالف العالمي ضد داعش لا تزال مستمرة. وندين بشدة هذه الهجمات ونكرر دعمنا المستمر لحرب العراق ضد داعش. ونؤكد من جديد أيضا ضرورة احترام جميع الأطراف لسيادة العراق وسلامته الإقليمية، والامتناع عن أي عمل عسكري من شأنه أن يهدد استقرار العراق. ندعو أيضا حكومة العراق إلى اتخاذ تدابير إضافية لضمان سيطرة الدولة على جميع القوات المسلحة.

نؤيد تأييدا كاملا الخطوات التي اتخذتها حكومة العراق نحو إجراء إصلاحات تمس الحاجة إليها بغية تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإدارة الحكومية، ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ التدابير المقترحة في الكتاب الأبيض.

أخيرا، نرحب بالاتفاق المبرم بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان حول قانون الميزانية الاتحادية، الذي يعد مثالا ناجحا آخر على حل الخلافات من خلال الحوار، ونأمل أن يسهم في زيادة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد بأسره.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس - بلاسخت، على إحاطتها، وأود أن أطمئنها إلى دعم فرنسا الكامل لها في أداء واجباتها. وأود أيضا أن أرحب بحضور ممثل العراق بيننا اليوم. وأخيرا، أود أن أترحم على أرواح ضحايا الحريق الذي شب في مستشفى ابن الخطيب في 24 نيسان/أبريل، وأن أكرر تضامن فرنسا مع العراق في هذا الوقت العصيب.

يتصادف عقد جلستنا مع عشية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. لقد استمعنا إلى طلب السلطات العراقية بشأن دعم الأمم المتحدة للانتخابات. ونأمل أن يستجيب مجلس الأمن لهذا الطلب، مع مراعاة القيود التي تتقل كاهل عمل الأمم المتحدة في العراق. ويجب أن يكون المجتمع الدولي حاضرا للمتمكين من تنظيم انتخابات حرة وشفافة يمكن للمرأة أن تشارك فيها مشاركة كاملة. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء لجنة رفيعة المستوى لرصد مشاركة المرأة تطور إيجابي للغاية. وبالإضافة إلى المجلس، نشجع شركاء العراق والمنظمات الإقليمية التي طلب العراق منها المساعدة أيضا في رصد الانتخابات المقبلة، وفقا للطلبات العراقية. إلى جانب الانتخابات، يجب على المجتمع الدولي أن يحشد قواه لدعم العراق في تأكيد سيادته.

أما على الجبهة الداخلية، فقد أعلن عن إصلاحات لتلبية التطلعات المشروعة للسكان. ويجب الآن تنفيذها من أجل تحديث الاقتصاد والتصدي للفساد. ولا بد أيضا من سوق مرتكبي الانتهاكات ضد المحتجين إلى العدالة. ندعو أيضا إلى تحديد هوية المسؤولين عن مقتل الناشط إيهاب الوزني، الذي قتل في كربلاء يوم السبت، وسوقهم إلى العدالة. ويشكل استئناف العنف ضد المجتمع المدني العراقي تطورا مثيرا للقلق جدا في الوقت الذي يستعد فيه البلد لإجراء انتخابات مهمة لمستقبله.

من الضروري أن يتمكن العراقيون من ممارسة حرياتهم الدستورية في التعبير والتجمع. وهذا أمر ضروري جدا لنجاح الحوار الوطني الذي أعلنه رئيس الوزراء.

ومن الناحية الأمنية من الأهمية بمكان كذلك أن يظل العراق خاليا من التوترات الإقليمية وأن تحترم سلامته الإقليمية. وإننا مقتنعون بأن العراق يمكن أن يكون مصدر تفاعل إقليمي إيجابي، ونشجع الدبلوماسية المتوازنة التي تعززها الحكومة العراقية. فهي يمكن أن تكون مثالا للتعايش في المنطقة بأسرها، كما اتضح من زيارة البابا فرانسيس مؤخرا إلى البلد.

وكذلك يتطلب العراق ذو السيادة سيطرة فعالة من الدولة على كل الجماعات المسلحة. ومن الضروري أيضا مواصلة الكفاح ضد داعش. وتظل مساعدة التحالف الدولي في سياق تهديد لم يختف بل تغير، بناء على طلب السلطات العراقية وتأييدها، أمرا لا غنى عنها. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى ضمان أمن قواعد قوات التحالف وقواته.

كما إن تحقيق الاستقرار وإعادة إعمار المناطق المحررة من داعش يشكلان أولوية أيضا، لا سيما لتسهيل عودة المشردين. وتحقيقا لذلك الغرض، يجب تنفيذ اتفاق سنجار تنفيذًا كاملا. كما نرحب بالمشاريع التي أطلقت في الموصل في إطار مبادرة إحياء روح الموصل، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة. وأخيراً، فإن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي للتغلب على داعش. ونرحب في ذلك الصدد باعتماد قانون الناجيات الإيزيديات.

ومن منظور إنساني وصحي، تكتسي كفالة الحصول العادل على لقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أهمية بالغة أيضاً. ويضطلع مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي بدور رئيسي في ذلك الصدد. ويجب أن نضمن استمرار حصول المشردين داخليا على المساعدة عند مغادرتهم المخيمات، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة. وأكرر التأكيد على ضرورة أن تكون عودة النازحين طوعية وأن تتم بطريقة آمنة وكريمة.

كما يعتمد استقرار وازدهار العراق على علاقة ثقة بين بغداد وأربيل. إن اعتماد ميزانية عام 2021 تطور إيجابي. ويحدونا الأمل في أن يستمر الحوار من أجل حل جميع المسائل المعلقة بين العاصمتين.

وأخيراً، أود أن أختتم بالترحيب بالتقدم المحرز بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة. كما إن التعرف على رفات ثمانية مواطنين كويتيين ومواطن سعودي تطور إيجابي. ونأمل أن يستمر التعاون بين العراق والكويت بشأن هذه المسألة.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتى

أشكر الممثلة الخاصة جينين هينيس - بلاسخت على إحاطتها. وأغتتم هذه الفرصة لأهنئ نائبتها، السيدة إنغيبيورغ سولرون غيشلادوتير، التي تولت منصبها مؤخرًا. كما أرحب بالممثل الدائم للعراق، السفير محمد حسين بحر العلوم، في هذه الجلسة.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعم الهند الثابت لجهود حكومة العراق الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والانتعاش الاقتصادي من خلال الإصلاح والتعمير والمصالحة الوطنية. لقد ظلت الهند تستجيب على الدوام لاحتياجات العراق العاجلة. وفي الماضي، دعمنا مرفق الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق وأسهمنا من خلال برنامج الأغذية العالمي. ويستمر برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي ويظل يزداد قوة على قوة على مر السنين.

وقد تمت إزالة الاختناقات الرئيسية لإجراء انتخابات مبكرة بإقرار قانون التعديل الأول لقانون المحكمة العليا الاتحادية وقرار البرلمان بحل نفسه قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في 10 تشرين الأول/أكتوبر. إنني أشيد بالخطوات التي اتخذتها السلطات العراقية واللجنة العليا المستقلة للانتخابات لكفالة عملية انتخابية حرة ونزيهة وشاملة للجميع على الرغم من قيود الجائحة. إن الدعم والمساعدة التقنية المقدمين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جهودها الرامية إلى ضمان الاستعداد الكامل للانتخابات موضع تقدير كبير.

وسيكون ارتفاع نسبة الناخبين في الانتخابات المقبلة عاملاً أساسياً لضمان وجود برلمان وحكومة يمثلان جميع العراقيين. كما سيضمن أن تتال الحكومة ثقة الشعب العراقي. وستساعد مراقبة الأمم المتحدة الدولية للانتخابات، على النحو الذي طلبته حكومة العراق، على بناء تلك الثقة وسط الشعب العراقي، ولذلك فإن الهند تدعم ذلك الطلب دعماً كاملاً. ومن المهم أن يستجيب مجلس الأمن لطلب العراق بشكل إيجابي.

ولا يمكن اعتبار الانتخابات شاملة حقاً من دون مشاركة المرأة العراقية مشاركة كاملة وفعالة. والخطوات التي اتخذتها الحكومة في ذات الصدد لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات ومنع العنف ضد المرشحات والتصدي له، بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة عليا، تطورات إيجابية.

وسيتطلب الانتعاش والتنمية الاقتصادية الناجحين بعد انتهاء النزاع في العراق استقراراً وأمنًا في البلد. ويساورنا القلق إزاء تزايد عدد الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. ونعرب عن تعازينا القلبية لأبناء شعب العراق الذين فقدوا ذويهم في تلك الهجمات الغادرة. وتحتاج الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات العراقية لمكافحة الإرهاب في البلد إلى أن تكمل بتعاون أكبر من المجتمع الدولي. ولا يسعنا أن نخفض مستوى الحذر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الجماعات الإرهابية الأخرى في العراق. فيجب أن نتعلم من دروس الماضي فيما يتعلق بعواقب الرضا عن النفس في غير موضعه ضد الإرهاب. لقد قتل 39 مواطناً هندياً بوحشية على يد تنظيم الدولة الإسلامية، ونأمل أن نرى يوماً لا نفقد فيه أرواح المزيد من المدنيين الأبرياء بسبب الإرهاب.

ونرحب باعتماد قانون الناجيات الإيزيديات. وسيساعد تنفيذ ذلك التشريع الرئيسي واتفاق سنجار الأخير العراق على الاقتراب من تحقيق العدالة لضحايا الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في

العراق والشام. وستسهم كذلك في إعادة الأوضاع الطبيعية إلى حياة الناجين وتحسين نوعية حياتهم وتمهيد الطريق لعودتهم سالمين من خلال إعادة بناء المناطق التي دمرها الإرهاب.

وقد استمرت الهجمات على المؤسسات الدبلوماسية وقوات التحالف على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتوفير الحماية لجميع البعثات الدبلوماسية. وتهدد هذه الهجمات استقرار العراق وتخاطر بتصاعد التوترات. وينبغي أن يكون استقرار العراق ذا أهمية قصوى للمنطقة. ونأمل أن يتسنى أيضا التوصل إلى حل طويل الأجل لمسألة حيالة الجماعات المسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة. ويجب إنهاء انتهاكات سيادة العراق وسلامته الإقليمية بحجة القيام بعمليات مكافحة الإرهاب. ويتعين على البلدان المجاورة للعراق أن تعمل مع السلطات العراقية للتصدي لجميع التحديات الأمنية التي تواجهها.

وقد سلطت زيارة البابا فرانسيس مؤخرا إلى العراق الضوء على التنوع الثقافي الغني والتراث متعدد الأديان في البلد. وأسهمت الزيارة كذلك في إجراء مناقشة إيجابية بشأن تعزيز التسامح الديني والتعايش السلمي وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وهذا أمر حاسم لتحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على السلام في العراق. وكذلك فإن دعوة رئيس الوزراء إلى حوار وطني شامل خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويشكل إقرار قانون الميزانية الاتحادية بداية إيجابية لحل الخلافات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. ونشجع كلا الجانبين على اغتنام الزخم وإبرام اتفاق مستدام طويل المدى يرضي الطرفين بشأن جميع المسائل المعلقة. ويمكن أن تكون هذه المناقشات أيضا جزءا من الحوار الوطني المقترح.

ونحيط علما بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لحل مسألة المشردين داخليا في البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة العراق وولايته القضائية احترامًا كاملا وأن يدعم جهوده لمعالجة هذه المسألة وفقا لقوانينه الداخلية ذات الصلة.

وتحيط الهند علما على نحو إيجابي بالعملية التي تمت مؤخرا لتحديد هوية الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة من الرفات التي أرسلتها السلطات العراقية في العام الماضي، وبإعادة رفات جندي عراقي مفقود من الكويت. وستوفر هذه الجهود سبيلا للسوان لأسر المتوفين. وبالنظر إلى التعاون الممتاز بين السلطات العراقية والكويتية والدعم الذي تقدمه اللجنة الدولية للصليب الأحمر والشركاء الدوليين الآخرين، تأمل الهند أن يتسنى إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة بسرعة، على نحو يمكن الطرفين من طي الصفحة بصورة مرضية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم الهند الثابت لوحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وتشترك الهند في علاقة حضارية مع العراق. فما فتئنا ندعم عراقا ديمقراطيا تعدديا اتحاديا وموحدا ومزدهرا يحقق تطلعات مواطنيه. وستظل الهند، بوصفها صديقا قديما للعراق، شريكا متحمسا له في مساعيه لبناء الدولة لتحقيق الرخاء لشعبه.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

وأود أن أشكر جينين هينيس بلاسغارت، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها الثاقبة حقا هذا الصباح. وأود أيضا أن أرحب بممثل العراق بيننا اليوم.

أود أن أبدأ بتقديم خالص تعازينا لشعب العراق في أعقاب الحريق المأساوي الذي شب في مستشفى ابن الخطيب في نيسان/أبريل. لقد كان ذلك الحريق مأساة رهيبة وقعت في وقت نعرف فيه أن الشعب العراقي يواجه الآثار المدمرة لمرض فيروس كورونا. قلوبنا بالتأكيد مع أسر الضحايا وجميع المتضررين من المأساة.

وترحب أيرلندا بالتزام الحكومة العراقية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بالخطوات التحضيرية الهامة التي نشهدها الآن من جانب السلطات العراقية لتحقيق هذه الغاية منذ مناقشتنا الأخيرة في شباط/فبراير (انظر S/2021/152). ويشمل ذلك إقرار تعديل لقانون المحكمة الاتحادية العليا، وتعيين أعضاء المحكمة، وتصويت مجلس النواب على حل نفسه في الأيام التي تسبق الانتخابات، وهي خطوات هامة.

كما نرحب بإنشاء لجنة عليا لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات، فضلا عن اتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له، ونرى أن هذه خطوات إيجابية للغاية.

إن توصية اللجنة الانتخابية العليا بتسجيل المرشحين داخليا للتصويت توصية هامة، ونشجع على اعتمادها دون تأخير. وأود أن أؤكد مرة أخرى اليوم أنه من الأهمية بمكان أن تشمل العملية السياسية والانتخابية جميع أجزاء المجتمع العراقي المتنوع لكي تكون عملية ناجحة.

وبالطبع، فإن للمجتمع الدولي دورا هاما في تقديم الدعم البناء للانتخابات السلمية والشاملة والديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد بالعمل الحاسم الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للمساعدة في الأعمال التحضيرية حتى الآن. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بشكل مكثف وسريع لينظر في الكيفية التي يمكن بها الاضطلاع بمسؤولياته تجاه العراق على أفضل وجه وتحسين دوره وتعزيزه إلى أقصى حد في الوقت الذي يضطلع فيه العراق بهذه العملية الحاسمة لمستقبل الشعب العراقي.

وبالأمس فقط، كان لمجلس الأمن شرف الاستماع مرة أخرى إلى الشهادة المذهلة لنادية مراد (انظر S/2021/460). يمثل إقرار قانون الناجيات الإيزيديات لحظة رائدة في الجهود الرامية إلى معالجة المعاناة الهائلة لطائفتين وللنساء من جماعات الأقليات الأخرى على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالنزاع. والمساءلة حقيقية من أجل الناجيات، من خلال الملاحقة القضائية والإدانة على هذه الجرائم البشعة - مطلوبة الآن وعلى وجه الاستعجال. وعلى حد تعبير السيدة مراد خلال الإحاطة التي قُدمت أمس، "إن تحويل الأدلة إلى عدالة ومساءلة يتطلب اتخاذ إجراء". ونحث العراق على وضع الإطار التشريعي اللازم لتحقيق ذلك.

ولا تزال أيرلندا تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء البلد. ونكرر مرة أخرى رفضنا القاطع لأي محاولات لزعزعة استقرار العراق. فالسلام والاستقرار في العراق ليسا ضروريين لازدهار شعبه فحسب، بل للمنطقة بأسرها.

إن الحق في حرية التعبير والتجمع مكرس بالفعل في الدستور العراقي. ومع ذلك، لا نزال نشهد انتهاكات لهذه الحقوق وعدم وجود ضمانات للمحاكمة العادلة. واغتيال ناشط بارز في كربلاء والاعتداءات على صحفي في الديوانية أمران مقلقا للغاية وغير مقبولين. ونحث الحكومات الاتحادية والإقليمية على مضاعفة الجهود لحماية هذه الحقوق والدفاع عنها وإنهاء الإفلات من العقاب.

وقد كان اعتماد قانون الموازنة الاتحادية لعام 2021 في آذار/مارس معلما هاما ودليلا حقيقيا على ما يمكن أن يحققه الحوار البناء والحلول التوفيقية بين السلطات في بغداد وأربيل. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة روح التعاون هذه وإلى تنفيذ اتفاق الميزانية بأمانة. وعلاوة على ذلك، نرحب بجهود حكومة العراق لمكافحة الفساد وضمان محاسبة من تثبت إدانتهم بالفساد على جرائمهم.

وعلى غرار الآخرين، سررنا أيضا برؤية المزيد من التقدم في تحديد هوية الكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة، وكذلك بشأن إعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، خلال الأشهر الماضية. ونأمل أن يستمر التقدم بشأن هذه المسألة الهامة المتعلقة بالإرث.

وأخيرا، أود أن أكرر مرة أخرى تأييد أيرلندا القوي للعمل الممتاز والحاسم الذي تقوم به الممثلة الخاصة وفريقها. ونتطلع إلى تجديد ولاية البعثة في مجلس الأمن في الأسابيع المقبلة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس بلاسختارت على إحاطتها وأحيط علما بتقرير الأمين العام عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2021/426).

فيما يتعلق بالحالة السياسية، نشي كينيا على الأعمال التحضيرية للانتخابات، التي نحث على أن تكون شاملة وشفافة وحرّة وذات مصداقية، وأن ترسي أساساً متيناً للتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي وبناء الدولة. إن إنشاء لجنة عليا مؤخراً لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في العملية الانتخابية هو في الواقع خطوة إيجابية نحو ضمان الطابع الشمولي للانتخابات. وتؤيد كينيا طلب العراق مشاركة الأمم المتحدة في مراقبة هذه الانتخابات.

ونرحب أيضاً بمساهمة الاتحاد الأوروبي في مشروع تقوده الأمم المتحدة لدعم بناء القدرات داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات استعداداً لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021. ونرحب كذلك بالدعم القوي للانتخابات الذي أبرزته الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلاوة على ذلك، تحيط كينيا علماً بالتطورات الإيجابية الأخرى، بما في ذلك إنشاء المحكمة العليا، فضلاً عن التقدم الذي أحرزه مجلس النواب في 31 آذار/مارس بشأن قانون الميزانية الاتحادية.

ونسلم بأن التقدم قد أحرز بعد مفاوضات مطولة بين الأحزاب السياسية والحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. ونشجع الطرفين على الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي بتتسيق تنفيذ الالتزامات والحوار الوطني الشامل. فهذا الإجراء سيبيّن الثقة التي تمس الحاجة إليها وسيخفف من حدة التوترات السياسية قبل الانتخابات المقبلة.

ترحب كينيا أيضاً بسن قانون الناجيات الإيزيديات باعتباره خطوة رئيسية نحو تلبية احتياجات الناجيات من الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولا سيما ضد الإيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تدين كينيا الهجمات العنيفة التي وقعت مؤخراً في الشمال. وندعو البعثة إلى العمل على تخفيف شدة العمليات العسكرية التي تهدد حياة السكان، بمن فيهم الضعفاء وخاصة النساء والأطفال.

كما ندين الهجمات التي شنها داعش في عدة محافظات في العراق، بما في ذلك الهجمات الأخيرة في مدينة الصدر شرق بغداد. ونحن مصرون على أن يعامل الإرهابيون على هذا النحو ولا تضافي عليهم أي شرعية بتصنيفهم جهات سياسية فاعلة.

ويجب أن نواصل دعم الدور الذي يؤديه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في البلاد. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان حماية العراق ومنعه من أن يصبح ساحة دولية لتصفية حسابات الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حساب الأمن والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعب العراق.

وتحيط كينيا علماً بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرز في تحديد هوية المفقودين الكويتيين وكذلك الممتلكات الكويتية. ونشجع هذا التعاون المتفاني والمستمر ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الملف. وأنقل أخيراً إلى الحالة الإنسانية. مع وجود آلاف العراقيين المقيمين في مخيم الهول في سوريا، فإن من الضروري للمنطقة إعادة المشردين إلى وطنهم من المخيمات وتحديد أولويات قدرات فك الارتباط فضلاً عن بناء القدرات.

علاوة على ذلك، ترحب كينيا بخطة الاستجابة الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة وحكومة العراق لعام 2021 لمساعدة 1,5 مليون شخص من الضعفاء، لا سيما وأن 4,1 مليون عراقي ما زالوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

ختاماً، تكرر كينيا دعوتها لجميع الأطراف الفاعلة إلى دعم الاستقلال السياسي للعراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية. ونكرر تأكيد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مساعدتها للعراق حكومة وشعباً في دفع الحوار السياسي الشامل، فضلاً عن المصالحة الوطنية والمجتمعية.

ولديّ بعض الأسئلة للممثلة الخاصة. ما هو التقدم الذي أحرزه العراق في مكافحة الإرهاب؟ وهل يمكنكم، سيدتي، أن تعلمونا عن المرحلة التي وصلت إليها محاكمات مقاتلي داعش من أصل عراقي في المحاكم الوطنية؟ وما هو تقييمكم للدعم الشعبي والسياسي لعمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؟

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الممثلة الخاصة هينيس بلاسخارت على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات وأشكر ممثل العراق أيضا.

تعرب المكسيك عن قلقها العميق إزاء الحالة الأمنية الهشة في العراق وحوادث العنف العديدة في مختلف أنحاء البلد. وندين مرة أخرى بأشد العبارات الهجمات الصاروخية التي ضربت محيط مطار أربيل وتلك التي استهدفت قاعدتي بلد وعين الأسد الجويتين وندعو كل الجماعات المسلحة في العراق إلى وقف جميع أعمال العنف.

علاوة على ذلك، نقدر الدعم القوي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تنظيم الانتخابات المقبلة، لأننا ندرك أهمية إجراء انتخابات منتظمة وحرّة وشفافة في إطار تعزيز أي دولة ديمقراطية. ونلاحظ التقدم المحرز في تعيين وتدريب موظفي الانتخابات، ونرحب بالجهود المبذولة لضمان المشاركة الكاملة المتساوية والكبيرة للمرأة في العملية الانتخابية. ونشيد بصفة خاصة بإنشاء لجنة لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات ولمنع حالات العنف المحتملة ضد النساء المرشحات والتصدي لها.

ونمشيا مع الخطة نفسها تشيد المكسيك بالإجراءات التي اتخذها العراق لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك أولاً، زيادة عدد الوظائف العمومية في المناصب الرفيعة ثانياً، وضع الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وثالثاً، تعزيز مشاركة المرأة بطريقة نشطة في الانتخابات، كما ذكر أعلاه. ونرحب أيضاً بموافقة مجلس النواب مؤخراً على قانون الناجيات الإيزيديات الذي يدين جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العنف الجنساني التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية/داعش ضد أفراد من الإيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك.

وعلى الصعيد الإنساني، نرحب بوصول 336 000 جرعة من لقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن طريق مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، فضلاً عن التنظيم الضروري المطلوب لتلقي وتوزيع 20 مليون جرعة من اللقاح. ونأمل أن تنفذ حملة التطعيم بكفاءة وفي أقرب وقت ممكن.

في 3 مارس/آذار أعدمّت السلطات في سجن الناصرية المركزي ثلاثة أشخاص حكم عليهم بالإعدام بتهمة الإرهاب. وتضاف هذه الإعدامات الثلاثة إلى 21 عملية إعدام نفذت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وتكرر المكسيك رفضها لعقوبة الإعدام لأنها تعدّ انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى أنها معاملة مهينة تترتب عنها عواقب لا يمكن إصلاحها. وتدعو المكسيك الحكومة العراقية إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام وإلغائها في نهاية المطاف.

أخيراً، يكرر وفد بلدي التزامه بالإسراع بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وهو ما سنعمل من أجله عن كثب وبالتنسيق مع أعضاء مجلس الأمن.

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

بداية، أود أن أشكر السيدة جينين هينيس بلاسخت على إحاطتها. ونرحب أيضا بممثل العراق في هذه الجلسة.

ويشيد بلدي بجهود الحكومة العراقية لمعالجة الأزمات العديدة التي تواجه البلد وقيادته في اتجاه جديد.

ويؤيد وفد بلدي دعوة رئيس الوزراء في 8 آذار/مارس إلى إجراء حوار وطني شامل لاستعادة الوحدة العراقية.

لقد عانى العراق معاناة هائلة من الحروب ويطمح شعبه إلى حياة مستقرة ومزدهرة. ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي بدور هام في مسيرة البلد الجديدة نحو الاستقرار والأمل.

إن جهود السلطات العراقية لبناء علاقات سلمية مع البلدان المجاورة وتوسيع نطاق شراكاتها الإقليمية والعالمية جديرة بالثناء. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2021/426) يظل التعاون الدولي أساسيا في التصدي للتحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا وعدم الاستقرار الإقليمي وتغير المناخ، والكثير من المسائل الأخرى.

لكن فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، لا يزال وفد بلدي يشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الاعتقالات وأعمال العنف والتخويف ضد المتظاهرين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وندين على وجه الخصوص مقتل إيهاب الوازني الذي قتل بالرصاص مؤخرا يوم الأحد الماضي خارج منزله. وبهذا يكون قد قتل 30 مدافعا عن حقوق الإنسان منذ عام 2019. ونرفض المحاولات المستمرة لتهديد الناس ومنعهم من ممارسة حقهم الأساسي في التجمع السلمي وحرية التعبير. ندعو الحكومة العراقية إلى حماية وكفالة حقوق الإنسان لجميع المحتجين السلميين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

كما ندعو الحكومة العراقية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزامها بتفعيل الهيئة المسؤولة عن التحقيق في قتل نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عنها وتقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، نؤكد مجددا دعمنا لجهود الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الأعمال التحضيرية لضمان أن تكون الانتخابات المقبلة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية.

ويدعو وفدي الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها إلى كفالة أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الموارد اللازمة لدعم العراق في تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ذات مصداقية، مع الاحترام الكامل لسيادته. ويجب على مجلس الأمن وجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستجيب لطلب الحكومة العراقية بمراقبة الانتخابات.

ويجب أن تكفل الانتخابات أيضا مشاركة جميع الشرائح الاجتماعية للعراقيين. ولهذا السبب نكرر التأكيد على أهمية إشراك النساء، اللواتي يضطعن بدور قيادي غير رسمي في مجتمعاتهن المحلية أثناء النزاعات، وكذلك الشباب، في العملية السياسية.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين والممتلكات والمحفوظات من الكويت وبلدان ثالثة، يشجع وفدي العراق والكويت على تعزيز تعاونهما من أجل معالجة جميع المسائل المعلقة. ومن التطورات المشجعة التعرف مؤخرا على رفات ثمانية كويتيين مفقودين ومواطن من بلد ثالث. وبالمثل، نرحب أيضا بتسليم الكويت رفات الجندي العراقي إلى العراق - وهو الأول من نوعه منذ عام 2013.

وفي الختام، تود النيجر أن تؤكد من جديد أنه في الوقت الذي يسعى فيه العراق إلى التعافي من الأزمة العميقة التي شهدتها في السنوات الأخيرة، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ليس مرادفا للقضاء التام عليه في هذه المنطقة من العالم، كما يتضح من الهجمات الأخيرة على التحالف الدولي لهزيمة داعش في العراق. ولذلك، ندعو السلطات العراقية والتحالف الدولي لهزيمة داعش إلى التزام اليقظة ومواصلة مكافحة الإرهاب من أجل إحباط عودة أنشطة ومكائد تلك القوى الشريرة.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

في البداية، نشكر السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها. ونقدر تقديراً كبيراً عمل البعثة في العراق ودعمها للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في التحضيرات للانتخابات البرلمانية المبكرة في تشرين الأول/أكتوبر.

ويسرنا أن نرى أن حكومة العراق اتخذت، عقب اجتماعنا الأخير في شباط/فبراير (انظر S/2021/152)، خطوات هامة للتحضير للانتخابات، بما في ذلك التعديل اللازم لقانون المحكمة الاتحادية العليا. كما نشيد بإنشاء لجنة عليا لتعزيز ورصد مشاركة المرأة واقتراح تدابير لمنع العنف ضد المرشحات والتصدي له.

ونؤيد الطلب العراقي المتعلق بمراقبة الأمم المتحدة للانتخابات، وندعو إلى إيجاد حل - واتخاذ قرار - في هذا الصدد في المجلس في أقرب وقت ممكن. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة أمر حيوي لنزاهة العملية الانتخابية وثقة الجمهور بها، وكذلك لاستقرار العراق. إن حرية التعبير والتجمع تبقى حيوية للتنمية الديمقراطية في العراق.

تدين النرويج أعمال العنف الأخيرة في العراق، بما في ذلك اغتيال الناشط إيهاب الوزني في كربلاء يوم الأحد الماضي، وإطلاق النار على صحفي في الديوانية أمس. وندعو السلطات العراقية إلى العثور على الجناة ومحاسبتهم. وفي الوقت الذي يستعد فيه العراق للانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، فإن أمن وحماية جميع المواطنين العراقيين أمر أساسي.

ولا يمكن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل بدون معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع وعدم الاستقرار. ويجب الشروع في إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما يجب التركيز بقدر أكبر على جهود المصالحة. وتؤيد النرويج تأييداً كاملاً دعوة رئيس الوزراء الكاظمي الأخيرة إلى إجراء حوار وطني شامل في أعقاب الزيارة التاريخية التي قام بها البابا فرنسيس إلى العراق في آذار/مارس. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز في قانون الميزانية الاتحادية والاتفاق بين بغداد وأربيل. ونحث بغداد وإقليم كردستان العراق على مواصلة الحوار من أجل حل جميع المسائل المعقدة وتعزيز المزيد من التعاون.

كما يحتاج تنفيذ اتفاق سنجار إلى مزيد من الاهتمام. ومن الأهمية بمكان أن يتم ذلك من خلال الحوار بين الأطراف المتضررة، وأن تؤدي العملية إلى إعادة البناء وتوفير الخدمات الأساسية. وترحب النرويج أيضاً باعتماد قانون الناجيات الإيزيديات التاريخي. إن إعمال المساءلة والعدالة للناجيات أمران أساسيان للمضي نحو تضميد الجراح وتحقيق المصالحة على الصعيد الوطني.

مع ذلك، وحتى وسط هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك ما يدعو إلى القلق والحاجة إلى تضافر إيلاء الاهتمام خلال هذا الوقت المحوري بالنسبة للعراق. لا تزال الحالة الأمنية هشة ومتقلبة. وما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار النشاط الإرهابي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فضلاً عن الهجمات المتكررة ضد قوات التحالف.

أما بعد، فإن استمرار التعاون بين العراق وشركائه الدوليين والإقليميين - الرامي إلى تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي - أمر مشجع. وفيما يتعلق بهذه النقطة، تود النرويج أن تؤكد الحاجة الإضافية إلى

معالجة مسألة تغير المناخ وندرة المياه. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/426)، فإن التحديات المشتركة مثل تغير المناخ تتطلب حلولاً مشتركة لكفالة مستقبل مستقر وآمن.

كما يجب إيلاء اهتمام مستمر لتأثير التشرد. وبينما نرحب بتوقف الحكومة عن إغلاق مخيمات المشردين داخليا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة عموماً، وندعو إلى إيجاد حلول دائمة. ويجب أن تكون عمليات العودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. كما أن جائحة مرض فيروس كورونا أثقلت كاهل العراق بشكل كبير، مما زاد من تعقيد هذه التحديات وغيرها. وفي هذا الصدد، نعرب عن خالص مواساتنا لضحايا الحريق المأساوي الذي شب في مستشفى ابن الخطيب في بغداد.

وفي الختام، نرحب بالتقدم المحرز في إعادة ممتلكات الكويت وإعادة مواطني الكويت وبلدان ثالثة إلى أوطانهم، فضلاً عن رفاتهم. ونشيد بالعراق والكويت لتعاونهما في وضع نهاية لهذا الملف الإنساني.

المرفق الحادي عشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، دميتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

في البداية، أود أن أعرب عن أسفنا العميق لأنه يتعين علينا مرة أخرى أن نعقد جلسة في شكل غير رسمي عبر التداول بالفيديو، حيث لا شيء يمنعنا من العودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي في قاعة مجلس الأمن التي تقي بجميع متطلبات التباعد الاجتماعي فيما يتعلق بجائحة فيروس كورونا. إن الحالة الوبائية في نيويورك تتحسن تدريجياً وتعود المدينة إلى الحياة العادية. غير أن تردد بعض زملائنا في العودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي يعرض مجلس الأمن للخطر. ونطلب إلى الرئاسة الصينية أن تبذل جهوداً لكفالة تمكن المجلس من العودة إلى العمل بشكله التقليدي من دون مزيد من التأخير.

ونشكر السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، على إحاطتها. ونؤكد مجدداً دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في جميع جوانب ولايتها.

ويساورنا القلق إزاء التحديات العديدة التي يواجهها العراق الصديق. إن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية يحرض على الاحتجاجات بين السكان. ومما يزيد من تفاقم الحالة انخفاض إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط وانتشار مرض الفيروس التاجي. وفي ظل هذه الخلفية، تواصل الوحدات الإرهابية السرية شن الغارات.

ونحن نؤيد جهود الحكومة العراقية، بقيادة رئيس الوزراء الكاظمي، لتحسين الحالة في العراق من خلال ضمان السلامة والقانون والنظام في البلد. وفي الوقت نفسه، ندرك أن السلطات تواجه مشاكل لا يمكن حلها بين عشية وضحاها. والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للحالة في العراق تتطلب اهتمام المجتمع العالمي ومساعدته، خاصة في ضوء الجائحة والحاجة إلى استعادة المناطق التي دمرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولذلك، نرحب باعتماد ميزانية عام 2021، الأمر الذي سيساعد على حل العديد من المسائل الملحة، من بينها تنظيم الانتخابات، وتوزيع عائدات النفط، وتنفيذ المشاريع الاجتماعية.

ولا تزال مكافحة الإرهاب تكتسي أهمية كبيرة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه العراق في مجال مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة، لأسباب منها عودة الإرهاب السري إلى الظهور. ومن الضروري أن يظل جميع المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق ملتزمين باحترام سيادة الدولة العراقية وتنسيق أعمالهم مع بغداد.

ومن بين المهام ذات الأولوية التي يتعين على حكومة رئيس الوزراء الكاظمي القيام بها التحضير للانتخابات البرلمانية المبكرة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. ونتوقع من القوى السياسية الرائدة في العراق أن تحقق الوحدة التي تشد الحاجة إليها بشأن تلك المسألة. ونرحب بكون العراقيين قد خاطبوا مجلس الأمن بطلب لإشراك البعثة في رصد الانتخابات البرلمانية. ونظراً لتمديد ولاية البعثة، نحن مستعدون لإجراء مناقشة محددة الهدف بشأن تلك المسألة في المجلس.

إن التزام العراق والكويت بالحل الفوري لجميع المسائل المعلقة في الملف العراقي - الكويتي والزخم الإيجابي المستقر لهذه العملية يستحقان دعمنا الخاص.

ونؤكد مجددا موقفنا الثابت بأن العراق يجب ألا يتحول إلى ساحة للمواجهة الإقليمية. وندعو كل الجهات الخارجية المهتمة بتحقيق الاستقرار في العراق إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تؤثر سلبا على الحالة في ذلك البلد. ونحن نقدر جهود بغداد لبناء علاقات جيدة مع جيرانها. ونأمل أن يحقق العراق والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى إمكاناتها الدبلوماسية من أجل تعزيز السلام والاستقرار بشكل جماعي في منطقة الشرق الأوسط بأسرها على أساس القرار 598 (1987) والموقف الروسي المقابل.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أود أنا أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة جينين هينيس بلاسخت على إحاطتها وأن أعرب عن امتناننا لها ولفريقها على جهودهما المتواصلة في العراق. وأرحب أيضاً بزميلنا السفير محمد حسين بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق.

ونبدأ بالاعتراف بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة العراقية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، بما في ذلك من خلال إقرار قانون التعديل الأول لقانون المحكمة العليا الاتحادية، وهو أمر ضروري للتصديق على نتائج الانتخابات. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد استمرار دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتيسير الإعداد الشامل والفعال. ولا يمكن المبالغة في ضرورة إجراء انتخابات شاملة للجميع. وعليه، فإننا نرحب بتركيز مجلس الوزراء على تعزيز ورصد مشاركة المرأة، فضلاً عن التدابير التي اقترحتها الأمانة العامة لمنع العنف ضد المرشحات والتصدي له. وهذه الانتخابات فرصة لاستعادة الوحدة في العراق. وفي هذا السياق، نسلم كذلك بدعوة رئيس الوزراء الكاظمي إلى إجراء حوار وطني شامل بهدف تعزيز التفاهم المتبادل بين الطوائف العراقية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي للعراق.

ونغتتم هذه الفرصة أيضاً للترحيب بقانون الناجيات الإيزيديات الذي أقره مجلس النواب. ويشكل هذا التشريع معلماً بارزاً؛ فهو يشكل أول اعتراف قانوني من جانب الحكومة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد طوائف الأيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك باعتبارها جرائم حرب. وتقديم المساعدة والتعويضات بموجب ذلك التشريع، فضلاً عن استبعاد العفو مستقبلاً عن مرتكبي الجرائم المذكورة فيه خطوة هامة وجديرة بالثناء. ويجب مواصلة بذل الجهود لضمان العدالة.

ووسط الجهود المبذولة للتخضير للانتخابات، اضطرت الحكومة إلى تحويل الانتباه إلى معالجة ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا. ولقاحات كوفيد-19 التي يتم تسليمها إلى العراق من خلال برنامج مرفق الوصول العالمي للقاحات (كوفاكس) والتي تبرع بها المرفق تكتسي أهمية بالغة في مكافحة الوباء. ونرحب كذلك بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة تأهيل مرافق الرعاية الصحية، ونشيد بمنظمة الصحة العالمية لاستمرار عملها مع وزارة الصحة لضمان اتخاذ تدابير للتخفيف من مخاطر كوفيد-19. وهذه تطورات إيجابية بالفعل، ولكننا نناشد المجتمع الدولي مضاعفة الجهود لتعزيز قدرة الحكومة على التصدي للجائحة والتحديات الاقتصادية والإنسانية المتصلة بها. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام 2021.

ولا يمكننا أن نتكلم عن الحالة الإنسانية دون الاعتراف بالأثر الشديد لتغير المناخ على العراق - أحد أكثر البلدان تأثراً بتغير المناخ في العالم. عاماً بعد عام، تهدد الحرارة التي تسجل أرقاماً قياسية صحة العراقيين، وتخلق موجات الجفاف وتهلك الزرع، كما حولت القيود المفروضة على المياه إلى أزمة مياه. إن تأثير سنوات الصراع على البيئة، فضلاً عن نوع جديد من الحرب - تجاهل بواعث رئيسية بعيدة للانبعاثات - قد حول هذه الأرض القديمة الحافلة بالتاريخ إلى بؤرة حديثة لأزمة المناخ. ونرحب بجميع الجهود المبذولة لمعالجة حالة الطوارئ المناخية ومواطن الضعف في هذا الشأن، وندعو المسؤولين عنها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفقاً لذلك. وندعو إلى تقديم دعم مستمر لتنفيذ تدابير لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ

ومعالجة قضايا مثل ندرة المياه، حيث لا يمكن فصل عوامل الخطر الكامنة عن الاستجابة لمكافحة التحديات في المشهد الأمني.

وتحديد هوية وممتلكات جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وإعادتهم يوفر مستوى من إغلاق الملف لأسر الضحايا. ونرحب بالتقدم المحرز في تحديد هوية المفقودين والممتلكات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والتعاون البناء بين جمهورية العراق ودولة الكويت ضروري لإنجاز هذا الملف الإنساني. ونقر بالجهود الدؤوبة التي تبذلها البعثة، فضلا عن دور لجنة الصليب الأحمر الدولية، في دعم وتيسير التقدم في إنجازه.

وأخيرا، نؤكد دعمنا للممثلة الخاصة للأمين العام هينيس - بلاسخارت وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونتضامن مع الشعب العراقي.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البداية، أتوجه بالشكر إلى السيدة جينين هينيس - بلاسارث، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحاطتها القيمة.

يشيد وفد بلدي بمجمل الإصلاحات الهامة التي يشهدها العراق في كافة الميادين منذ فترة، وهي إصلاحات تستحق كل الدعم والمساندة من المجموعة الدولية. في هذا السياق، تشجّع تونس مواصلة الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية المزمع عقدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021، خاصة فيما يخص توسيع صلاحيات المحكمة الاتحادية العليا واستكمال عضويتها وتسجيل الناخبين وتعيين مراقبين وطنيين إلى جانب الجهود المتواصلة لدعم قدرات المفوضية العليا للانتخابات وتعزيز مشاركة المرأة العراقية في الانتخابات مما من شأنه أن يهيئ الأرضية لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة وعادلة وذات مصداقية، انسجاماً مع تطلّعات الشعب العراقي نحو الأمن والسلم والرفاه.

وفي هذا السياق، تدعم تونس تطلّع العراق إلى تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للحصول على مزيد من المشورة والدعم والمساعدة التقنية والمراقبة للمساعدة على إنجاح هذا الاستحقاق الهام. كما نشتم دعوة دولة مصطفى الكاظمي رئيس الحكومة العراقي إلى حوار وطني شامل يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في العراق.

كذلك، نجدد التأكيد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وكافة المواثيق الدولية حتى لا يكون ساحة صراع إقليمي وتصادم قوى خارجية.

وفي نفس النهج الإصلاحي، يواصل العراق اتخاذ كافة التدابير الضرورية لمجابهة الوضع الاقتصادي الصعب وتنفيذ توصيات الكتاب الأبيض للإصلاح الاقتصادي والمالي على أرض الواقع. كما نشيد بالقرارات الجريئة لمقاومة الفساد وسوء الإدارة التي تعكس في طياتها رؤية مستقبلية لبناء اقتصاد عراقي متطور ومزدهر.

وفي علاقة الحكومة الاتحادية بحكومة إقليم كردستان، يشيد وفد بلدي بما تمّ تحقيقه من مصالح. كما يمثل اعتماد قانون الميزانية خطوة إيجابية نحو حلّ الخلافات العالقة وتمهيدا لعلاقات هادئة ومتواصلة لما فيه خير العراق.

كما تعبّر تونس عن تضامننا الكامل مع جمهورية العراق في مواجهة مخلفات المجموعات الإرهابية واستمرار هجمات داعش، وتدعو المجتمع الدولي لدعم العراق في هذا المجال.

وبخصوص العلاقات العراقية - الكويتية، تجدّد تونس ارتياحها للتقدّم الهام المحرز في الملف الإنساني وتبادل الرفات. كما نشتم عالياً التعاون الأخوي بين الدولتين الشقيقتين وسعيهما الدؤوب لمزيد توطيده، كما نحیی جهود العراق لضمان احترام التزاماته، في مواصلة البحث عن المفقودين والمحفوظات الكويتية.

في الختام، يدعم وفد بلدي تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ويثمن دور المكتب ووكالات الأمم المتحدة في معاضدة جهود العراق والإسهام في تنمية القدرات العراقية في العديد من المجالات.

المرفق الرابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

اسمحوا لي أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، هينيس - بلاسخت وفريقها في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملهما الشاق المستمر في ظل هذه الظروف الصعبة.

واليوم أود أن أركز ملاحظاتي على الانتخابات والاقتصاد والمسائل الإنسانية والأمنية. ولذلك أود أن أبدأ بالمسألة الحاسمة المطروحة أمامنا جميعاً، وهي مسألة الانتخابات. وأود، كما أشار الممثل الدائم للولايات المتحدة وآخرون اليوم، أن أؤكد أن هذا العام هو عام محوري بالنسبة للعراق. ويمكن أن تكون الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر لحظة حاسمة وخطوة نحو تحقيق المزيد من الاستقرار. ومن الضروري أن ينظر الشعب العراقي إلى تلك الانتخابات على أنها ستخرج بنتائج تمثيلية. وتحقيقاً لتلك الغاية، أرحب بتصميم حكومة العراق على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. إن المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالعملية الديمقراطية في العراق، ونتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعزز دعمها للانتخابات، إلى جانب حزمة المساعدة التقنية المستمرة. وبما أنني أتكلم بشأن الانتخابات، أود أيضاً أن أرحب بإنشاء لجنة عليا لتعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات واقتراح تدابير لمنع العنف ضد المرشحات والتصدي له.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الاقتصاد الآن. على الرغم من أن موافقة البرلمان العراقي على ميزانية 2021 هو أمر جدير بالترحيب، فإننا نلاحظ أنه تم إلغاء العديد من التدابير الطموحة الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي. وهذا ينطوي على خطر استمرار تعرض العراق لتقلبات أسعار النفط، الأمر الذي يقوض بدوره تحقيق البلد للتنمية المستدامة والشاملة للجميع وقدرته على التخفيف من حدة الفقر. ولذلك نحث الحكومة على مواصلة السعي لتنفيذ هذه الإصلاحات الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها.

وفي هذا السياق، أود أن أرحب باستمرار تواصل الممثلة الخاصة مع حكومة العراق ودعمها في جهود مكافحة الفساد. وكما اعترفت الحكومة العراقية نفسها، فإن التصدي للفساد أمر حيوي للتنمية الاقتصادية في العراق ولبناء الاستقرار في البلد. ومن المهم أن تلتزم هذه الجهود بالإجراءات الجنائية التي تشمل مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والعدالة والشفافية التي تجسد العراق كنظام ديمقراطي.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية للمشردين داخلياً البالغ عددهم 1,2 مليون شخص في البلد، وإغلاق المخيمات التي أقيمت من أجلهم. ومنذ عام 2014، التزمت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من 380 مليون دولار في شكل دعم إنساني للعراق، مما يوفر شريان حياة حيويًا للملايين من خلال المأوى والرعاية الطبية والمياه النظيفة. ونرحب بالعرض الذي قدمته حكومة العراق مؤخراً لخطتها الوطنية لعودة المشردين داخلياً، ونحث الحكومة على إعطاء الأولوية لإيجاد حلول مستدامة ودائمة لسكان البلد المشردين داخلياً، والتنسيق بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لكفالة أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وكريمة وطوعية.

وأود أيضاً أن أقول إن من دواعي سرورنا أن نشهد تسليم الدفعة الأولى من لقاحات مرفق كوفاكس إلى العراق في 25 آذار/مارس، وهو ما كان جزءاً من خطة العراق الخاصة لتطعيم فئاته السكانية الضعيفة.

وقد قدمت المملكة المتحدة 750 مليون دولار إلى مرفق كوفاكس، ونحن فخورون بأن مجموعة الدول السبع تعهدت بشكل عام بتقديم أكثر من 7 مليارات دولار.

أما فيما يتعلق بالجانب الأمني، فأود أن أدين الهجمات التي وقعت مؤخرا في إقليم كردستان العراق وأن أؤيد التحقيق الذي تجريه الحكومة لكفالة محاسبة المسؤولين عنها. إن استمرار الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في جميع أنحاء البلد، يقوض استقرار العراق كما يظهر أهمية العمل الجاري للتحالف العالمي لمواجهة تنظيم داعش، بالشراكة الوثيقة، بالطبع، مع قوات الأمن العراقية.

وتسعى حكومة العراق جاهدة إلى تعزيز علاقاتها مع جيرانها في المنطقة. ونواصل دعم هذا النهج والتأكيد مجددا على أهمية الحوار والتعاون بين العراق وتركيا لمكافحة الإرهاب وكفالة الأمن الإقليمي وحماية المدنيين. وفي سياق العلاقات مع بلدان المنطقة، أود أن أشيد بالالتزام المشترك من جانب الحكومتين العراقية والكويتية بإحراز التقدم بشأن ملف المفقودين والممتلكات الكويتية، عملا بالقرار 2107 (2013)، كما يتضح من قيام العراق مؤخرا بنقل ممتلكات كويتية. وقد كان التعرف على رفات ثمانية كويتيين مفقودين آخرين خطوة إيجابية حقا.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول إن المملكة المتحدة ستواصل الوقوف إلى جانب حكومة العراق وشعبه خلال هذه الأشهر الحيوية المقبلة وهم يعملون على تعزيز استقرار البلد من خلال إجراء انتخابات حسنة الإدارة، وتنفيذ إصلاح اقتصادي حاسم، ومكافحة الإرهاب على نحو فعال.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس - غرينفيلد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخت على إحاطتها الزاهرة بالمعلومات، وأنطلع إلى الاستماع إلى ممثل العراق. ونقدر تقديراً عميقاً الجهود الدؤوبة والمستمرة التي تبذلها الممثلة الخاصة وموظفوها، حتى في الوقت الذي يؤدي فيه مرض فيروس كورونا وعدم الاستقرار الأمني إلى تعقيد مهمتهم.

كما أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي لشعب العراق على الحريق المدمر الذي شب في مستشفى ابن الخطيب. وكما أعلننا الأسبوع الماضي في بغداد، قدمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة منحة قدرها 238 000 دولار لتجديد المستشفى بالكامل وإعادة تجهيزه عقب هذه المأساة المروعة.

وأود اليوم أن أناقش التقدم المحرز بشأن مسألتين حيويتين لمستقبل العراق - أولاً، انتخاباته المقبلة، وثانياً، اقتصاده - وكلاهما يعتمد، في الأساس، على الثقة. أولاً، أود أن أشكر حكومة العراق على طلبها دعماً إضافياً من الأمم المتحدة لانتخاباتها المقبلة. فالانتخابات هي حجر الزاوية في الديمقراطية. ولبناء الثقة، يجب أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. ولذلك، فإننا نأخذ طلب العراق للحصول على دعم الأمم المتحدة مأخذ الجد. ونقدر عمل الحكومة العراقية بجد، تحت قيادة رئيس الوزراء الكاظمي، للوفاء بوعدها بإجراء انتخابات مبكرة ذات مصداقية ولزيادة نسبة المشاركة إلى أقصى حد في منعطف حرج من تاريخ العراق. وهذه أولوية قصوى لنا - بالنسبة للولايات المتحدة والأمم المتحدة على حد سواء - ونريد جميعاً أن نكفل أقصى قدر ممكن من الدعم للانتخابات العراقية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نهدف إلى تعزيز الأحكام الواردة في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشكل كبير لرفع مستوى دور الأمم المتحدة في الانتخابات العراقية. ونرمي إلى الإذن بعملية للأمم المتحدة قادرة على تحقيق الأثر الذي طلبه العراق - فريق للأمم المتحدة يكون كبيراً بما يكفي لردع الغش وزيادة الإقبال على التصويت وإعادة بناء الثقة في الديمقراطية في العراق. ويشمل ذلك الدعوة إلى إنشاء فريق قوي تابع للأمم المتحدة ذي وجود واضح لرصد يوم الانتخابات في العراق وتقديم تقرير إلى الأمين العام عن العملية الانتخابية. وسيكون فريق المساعدة الانتخابية الفنية المعزز التابع للبعثة أكبر حجماً وأكثر تقدماً وأفضل تجهيزاً من فرق الانتخابات السابقة - وسيكون أكبر بعثة مساعدة انتخابية تقنية للأمم المتحدة في العالم. وسيفوق هذا الدعم الانتخابي المعزز، مجتمعاً، جهود الأمم المتحدة في عام 2018.

والسبب وراء هذا الفريق الأقوى واضح: فأعمال العنف التي ترتكبها الجهات المسلحة ضد المواطنين وقوات الأمن والصحفيين يهدد بتقويض الانتخابات. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الميليشيات تعتمد على مضايقة الناشطاء والمتظاهرين والأشخاص الذين يعربون صراحة عن انتقادهم للجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة. ومن جانبنا، ندين إدانة مطلقة اغتيال قائد الاحتجاجات إيهاب جواد الوزني في كربلاء في 9 أيار/مايو. إن هذا الاغتيال جزء من اتجاه مقلق وغير مقبول يمثل في محاولة إسكات الأصوات المستقلة في العراق من خلال العنف.

إن بعض الجناة هم من الميليشيات الموالية لإيران. وهم يهاجمون القواعد العراقية التي تستضيف قوات "التحالف الدولي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، فضلا عن قوافل الإمداد - وكلاهما موجود في العراق بدعوة من ذلك البلد - ما يسفر عن مقتل وإصابة مواطنين عراقيين. وتشمل الجماعات العنيفة الأخرى أيضا فلول تنظيم الدولة الإسلامية الذين ما زالوا يرهبون المواطنين ويقتلون أفراد قوات الأمن العراقية في المناطق المحررة، بما في ذلك في إقليم كردستان. وستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب من يسعون إلى بناء مستقبل سلمي ومزدهر للعراق. ويجب أن يكون بوسع العراقيين التجمع السلمي والتعبير عن شواغلهم.

ولأسباب نفسها، يستحق العراق صحافة حرة مزدهرة. وقد احتفلنا باليوم العالمي لحرية الصحافة في الأسبوع الماضي. وفي ذلك اليوم، تذكرت جريمة قتل الصحفي العراقي أحمد عبد الصمد، الذي قُتل بالرصاص في البصرة العام الماضي. إن قتله الوحشي لم يزهق روح إنسان فحسب، بل إنه كان هجوما على حرية أساسية يستحقها جميع العراقيين، أي أن تكون لديهم وسائل إعلام حرة تنقف الجمهور. وأحمد يستحق المساءلة. وهو يستحق العدالة، وكذا الحال مع الكثيرين غيره.

ونظرا لهذا العنف والانتهاكات التي يتسبب فيها، يحق للعراقيين المطالبة بالمساءلة من حكومتهم. إنهم يستحقون - ويمكنهم أن يطالبوا - بالدعم الحكومي الكامل من أجل التمسك بحقوقهم. وينبغي أن يكون جميع العراقيين، بمن فيهم الصحفيون، أحرار في التعبير عن أنفسهم أو التجمع سلميا. إن النضال من أجل تلك الحقوق والحريات وغيرها، بما في ذلك المحاكمات العادلة، ضروري لبناء الثقة التي يريدها الناخبون ويحتاجون إليها.

ثانيا، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتنمية الاقتصادية في العراق. ونشيد بإقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام 2021، ولا سيما روح التسوية التي يجسدها بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان. إن التنفيذ الكامل والفوري لأحكام اتفاق الموازنة سيبيّن إصلاحات اقتصادية تعود بالنفع على جميع العراقيين. وبالمثل، نؤيد جهود الحكومة العراقية لتنفيذ الكتاب الأبيض للإصلاحات الاقتصادية. وينبغي تنفيذ هذه الآليات في أقرب وقت ممكن.

وفي نهاية المطاف، فإن الانتعاش الاقتصادي الحقيقي، شأنه في ذلك شأن الانتخابات الحقيقية، يتعلق بالثقة. والفساد المتوطن في جزء كبير من العراق يقوض التقدم الاقتصادي في كل منعطف. والإصلاحات القوية لإنهاء الفساد هي المفتاح لاستعادة الثقة في الهيئات السياسية في العراق. ولذلك، فإننا نشيد بالحكومة على جهودها الرامية إلى بناء أساس من الثقة - للانتخابات والاقتصاد على السواء - ونشجع على مواصلة العمل الملزم.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكر السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها القيمة. كما أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة في الميدان على تفانيهم المتواصل في تنفيذ ولاية البعثة في ظل ظروف صعبة.

وأرحب بالسفير محمد حسين بحر العلوم، الممثل الدائم للعراق، في جلستنا اليوم.

إننا نؤكد من جديد، في مواجهة التحديات المتعددة والمتشابكة الحالية في البلد، دعمنا الكامل للجهود المتضافرة التي تبذلها حكومة العراق في مواصلة التحضير للانتخابات التشريعية المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، نؤيد طلب حكومة العراق إلى مجلس الأمن تقديم المساعدة المتعلقة بالانتخابات. ونظل نؤكد أن الانتخابات هي شأن يخص العراق ويجب أن يقودها العراق.

ونود أن نرى الانتخابات تجري بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع، بمشاركة واسعة من جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب. وفي هذا الصدد، تشجعنا الجهود المشتركة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمؤسسات العراقية الرامية إلى تعزيز ورصد مشاركة المرأة في الانتخابات ومنع العنف ضد المرشحات. ونشيد كذلك بالمساعدة التي قدمتها البعثة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حتى تتمكن من وضع إجراءات لضمان أن يتمكن جميع الناخبين المؤهلين، بمن فيهم النازحون داخليا، من الإدلاء بأصواتهم.

ونرحب بالاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن مسائل الموازنة. ويحدونا الأمل في أن يمهد الاتفاق الطريق لإجراء مناقشات بناء بشأن المسائل المعلقة بينهما. ونلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية للتواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لاستكشاف فرص التعاون الاقتصادي. وندعم تعزيز التعاون بين العراق وبلدان المنطقة في التصدي للتحديات المشتركة. ونواصل الدعوة في نفس الوقت إلى الاحترام الكامل لاستقلال العراق وسلامته الإقليمية من قبل جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية.

وبالانتقال إلى المسائل الإنسانية، نشير إلى التقارير التي تفيد بأن حكومة العراق أوقفت إغلاق مخيمات النازحين داخليا. ونرحب بوضع وتنفيذ الخطة الوطنية لإنهاء النزوح والتعمير. ونحث السلطات العراقية ذات الصلة والشركاء الدوليين على مضاعفة جهودهم لضمان عودة النازحين داخليا أو توطينهم على نحو آمن وطوعي وكريم ومستدام وتجنب حدوث أزمة نزوح ثانوي مهما كانت التكاليف. ويسرنا أيضا اعتماد قانون الناجيات الأيزيديات الذي يعترف بالنساء الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وينص على تقديم المساعدة والتعويضات للناجيات.

وننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإشادة بالتعاون المستمر بين حكومتي العراق والكويت في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية. ونرحب بالاعتراف مؤخرا على هوية مواطنين كويتيين وسعوديين مفقودين باستخدام الحمض النووي، وكذلك بتسليم الممتلكات إلى الحكومة الكويتية في 28 آذار/مارس. ونقدر المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى السلطات الوطنية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وفقا للقرار 2107 (2013).

في الختام، نود أن نؤكد من جديد دعم فييت نام لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووكالات الأمم المتحدة في مساعدة العراق في الحفاظ على الاستقرار والأمن، وكذلك تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المتضررين بشدة من النزاع والفقر وجائحة مرض فيروس كورونا. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بحلول نهاية هذا الشهر

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

في البدء، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السيد جانغ جون، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

كما أعرب عن امتناني لسعادة السيدة جينين هينيس - بلاسارث، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على الإحاطة التي قدمتها.

منذ الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن حول الحالة في العراق التي عقدت في شباط/فبراير 2021 (انظر S/2021/152)، لم يطرأ أي تغيير حقيقي على وضع وحجم التحديات الضخمة والمتراكمة التي يواجهها بلدي، العراق، في مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والصحية والاجتماعية. وتعمل الحكومة على نحو مستمر وبأقصى الإمكانيات وعلى أعلى المستويات، كما وعدت، لتلبية مطالب الجماهير من خلال الحفاظ على السلام والأمن وتقديم الخدمات ومكافحة جائحة كوفيد-19 ومكافحة الإرهاب وتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية الملحة وإجراء التحضيرات اللازمة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

إن الوضع الاقتصادي والمالي يشكلان أولوية مهمة للحكومة العراقية التي تسعى لإيجاد الحلول المستدامة، وقد شرعت بتنفيذ الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي والمالي لتغيير هيكلية الاقتصاد الوطني من خلال تقليل الاعتماد على عائدات النفط وتعزيز الاستثمار في قطاعات مختلفة، فضلاً عن تصويت مجلس النواب على موازنة عام 2021. وعلى نحو مواز، تواجه الحكومة تحدياً آخر يتمثل بالارتفاع الكبير في حالات الإصابات بفيروس كورونا التي تجاوزت حاجز 8 000 حالة يومياً. ولمواجهة هذه التحديات، قرر مجلس الوزراء في 10 شباط/فبراير تشكيل لجنة عليا للإصلاح برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والإسراع في اعتماد إجراءات الأتمتة والحوكمة الإلكترونية في كافة دوائر ومؤسسات الدولة لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

منذ تشكيل الحكومة الحالية، وهي تضع على عاتقها الإيفاء بالالتزامات التي قطعتها أمام الشعب لتلبية مطالب المتظاهرين. وبهذا الخصوص، سعت الحكومة لتعزيز الثقة مع الشعب، بشرائحه المختلفة لا سيما الشباب، من خلال الاستماع لأصواتهم واحترام الحقوق الدستورية للتظاهر السلمي وحرية التعبير. كما قدمت الحكومة الوعود بحماية المتظاهرين من أي انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث بذلت الجهات المختصة جهوداً كبيرة لمنع الجماعات الخارجة عن القانون من استهداف المتظاهرين وتقليل عدد الحوادث إلى أدنى مستوى ممكن من خلال عدد من التدابير، من أهمها ملاحقة العصابات الإجرامية التي استهدفت المتظاهرين. كما بذلت حكومة بلدي جهوداً حثيثة لتعويض الضحايا وعوائلهم وتعزيز مستوى المحاسبة للمسؤولين عن الانتهاكات عبر تشكيل فريق لتقصي الحقائق مهمته التحقيق في الأحداث الدموية ومنع تكرار هذه الانتهاكات مستقبلاً، حيث تم اتخاذ الإجراء القانوني العادل وفق القانون الوطني ذي الصلة بحق عدد من منتسبي الأجهزة الأمنية الذين ثبت تورطهم بالتعرض للمتظاهرين. كما تم إنشاء مجلس استشاري لإعادة إعمار المحافظات وتشكيل لجنة للتحقيق في أعمال العنف الأخيرة. وتأتي هذه الجهود في سياق تعهد الحكومة العراقية بفرض سلطة القانون وحصر حياة الأسلحة بيد الدولة وتعزيز جهود الإصلاح الأمني في المؤسسات الحكومية لتقوية إجراءات حقوق الإنسان ضمن سياق فرض سيادة القانون.

إن التحديات الأمنية لا تزال كبيرة وتؤثر على جهود الحكومة في المجالات المختلفة. وفي مقدمة هذه التحديات، يُعدّ الإرهاب الخطر الأكبر والأكثر قدرة على الاستمرار. وفي هذا الصدد، يجدد العراق التزامه بمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ومواصلة استتفار طاقات الأجهزة الوطنية ذات العلاقة. ولهذا الهدف، يسعدني الإشارة إلى مسألتين مهمتين: تتعلق الأولى بالأجواء الإيجابية التي رافقت الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. بينما تركز الثانية على حرص العراق على تقديم الدعم لضحايا الإرهاب حيث أقر مجلس النواب قانون الناجيات الأيزيديات.

وتؤكد حكومة بلدي التزامها الكامل بحماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة في العراق والعالمين فيها، وتبذل الحكومة بهذا الصدد، جهوداً كبيرة لمنع تكرار الهجمات الصاروخية التي تتفذاها جماعات خارجة عن القانون، والتي تسعى من خلالها هذه الجماعات لزعزعة الاستقرار في العراق والتأثير سلباً على التعاون بين الحكومة والمجتمع الدولي في سبيل مكافحة الإرهاب.

إن هذه التحديات الأمنية الجسام لم تثنِ العراق عن المضي قدماً بالإجراءات التحضيرية لإجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة تلبية لمطالب المتظاهرين، ومن أهمها صدور قانون المحكمة الاتحادية العليا الموسع الجديد وقرار مجلس النواب بحل نفسه بتاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تمهيداً لإجراء الانتخابات في العاشر من الشهر ذاته. فضلاً عن حرص الحكومة العراقية على إيجاد بيئة إيجابية مؤاتية لتعزيز الحوار مع الحكومة المحلية لإقليم كردستان العراق لا سيما فيما يتعلق بالموازنة والسيطرة على نقاط العبور الحدودية وإدارة الموارد النفطية، واللقاءات مكثفة ومستمرة في سبيل التوصل إلى اتفاق مستدام حول القضايا المختلفة.

يضع بلدي، العراق، مفردة التعاون جوهرأ لعنوان العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة، احتراماً للالتزامات المترتبة عليه عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) بما في ذلك البحث عن رفات المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية والاستمرار في تغطية أقساط التعويض في الوقت المناسب. ويبرهن العراق باستمرار على الالتزام الكامل بسداد التعويضات بوقتها المحدد، حيث تم تغطية الدفعة الأخيرة البالغة 380 مليون دولار في 28 نيسان/أبريل 2021، وتبقى للكويت 1,7 بليون دولار فقط من أصل 52,4 بليون دولار.

أما بخصوص ملف المفقودين، فإن العراق يثمن إعلان السلطات الكويتية تحديد رفات 8 مفقودين ليكون العدد الإجمالي لمن تعرفوا عليهم 28 من أصل 69 مفقوداً تم تسليم رفاتهم على مجموعتين منذ آب/أغسطس 2019. وفي غضون ذلك، يدعو العراق اللجنة الثلاثية ودولة الكويت إلى تسريع عملية الإعلان في أقرب فرصة عن نتائج اختبارات الحمض النووي لرفات 41 مفقوداً.

إن الانتخابات المبكرة القادمة هي جزء أساسي من برنامج الإصلاح الذي تلتزم به الحكومة العراقية. ولما لذلك من أهمية قصوى، أرسلت حكومة بلدي رسالتين إلى مجلس الأمن تم تقديم الثانية في شباط/فبراير 2021 تطلب فيها دعم الأمم المتحدة في مجال المراقبة الانتخابية.

إن بناء ثقة الجماهير وتعزيزها نحو العملية الانتخابية يعدّ عاملاً أساسياً لإنجاح الركيزة الأهم في الديمقراطية وهي الانتخابات. ولهذا الغرض، يثق العراق حكومة وشعباً بحيادية الأمم المتحدة لترسيخ معايير النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية وردع الخروقات في يوم الانتخابات، وهذه هي الثقة التي ترغب حكومة بلدي في استثمارها لتعزيز وإعادة بناء ثقة الناخبين بالعملية الانتخابية بالكامل ودفعهم للمشاركة

الفاعلة لكي تكون إرادة الجماهير حاضرة في نتائج الانتخابات التي ستعكس عبر تشكيل حكومة تستمد قوتها من الدعم الشعبي الواسع وقادرة على مواجهة التحديات المختلفة وترسيخ الاستقرار ومكافحة الإرهاب.

وتترك حكومة بلدي إن الموعد الجديد للانتخابات المزمع عقدها في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021 يمنح الأمم المتحدة الوقت لمعالجة الطلب العراقي بشكل أكثر فاعلية مع احترام سيادة العراق والتعاون مع السلطات الوطنية المختصة. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة بلدي تأييدها لما ورد من عناصر في مقترح القائمين على الصياغة بخصوص طلب العراق للمراقبة الانتخابية، وتأمل من الدول الأعضاء في المجلس الدعم في هذا المجال، كما تؤكد حكومة بلدي التزامها بتقديم الدعم الأمني الكامل لحماية مراقبي الأمم المتحدة.

ختاماً، أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة على موقفه الراسخ والثابت الداعم للعراق من خلال التأكيد على احترام سيادته ووحدة أراضيه، آملاً أن يستمر المجتمع الدولي بدعم العراق وأن يمد يده للمزيد من التعاون من أجل تحقيق الرفاهية والاستقرار للشعب العراقي.

كما أثنى، باسم حكومة بلدي، الجهود المبذولة من قبل فريق بعثة الأمم المتحدة ورئيسته، التي تم تقديمها إلى العراق في المجالات المختلفة، لا سيما على الصعيدين الإنساني والتنموي خلال المدة التي يغطيها تقرير الأمين العام.